

الفصل الرابع : الفقر و إنحراف الأحداث في الجزائر :

تمهيد :

أولا : التنمية الاقتصادية و مشكلات الفقر في الجزائر

- المرحلة الأولى 1962 - 1985

- المرحلة الأولى 1986 - 2002

ثانيا : ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر

1- أهمية الظاهرة و خصائصها

2- حجمها و اتجاهاتها و مظاهرها

3- انعكاسات الفقر على انحراف الأحداث في الجزائر

خلاصة و تقييم

تمهيد :

تعد الجزائر واحدة من الدول التي يضرب الفقر بقوة فيها، حيث عرف توسعاً كبيراً خاصة منذ بداية التسعينات و بموازاة هذا الانتشار للفقر، هناك إنتشار واسع أيضاً لظاهرة انحراف الأحداث و قد جاء هذا الفصل -الرابع- لتسليط الضوء على ظاهرة الفقر و الاتجاه العام الذي تسلكه في الجزائر من خلال التعرض لحوصلة عن مسيرة الجزائر التنموية منذ الاستقلال و المشاكل المترتبة عن الفقر فيها، ليتم الإنتقال للحديث عن ظاهرة انحراف الأحداث من حيث أهميتها في الجزائر ثم خصائصها، حجمها واتجاهاتها، فأهم مظاهرها. و سيخصص الحيز الأخير من هذا الفصل للحديث عن أهم انعكاسات الفقر على انحراف الأحداث في الجزائر، خاصة من حيث صعوبة تلبية الحاجات الأساسية لهم، ليُ ختَمَ الفصل بعد ذلك بخلاصة.

أولاً: التنمية الاقتصادية و مشكلات الفقر في الجزائر:

توجه الكثير من الدراسات التي أجريت في سببية الانحراف الاتهام أو سبب زيادة معدل تلك الظاهرة إلى الفقر و ما يحدثه من مشاكل، انطلاقاً من أهمية العامل الاقتصادي في قيام الأسرة و المحافظة على استقرارها، حيث اعتبرت بعض الدراسات¹ أن الفقر من أكبر المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على المواطن من مختلف الجوانب التعليمية و الصحية و الاقتصادية، فهو يؤدي إلى المرض و الجهل و العجز عن العمل... الخ، ممّا ينعكس سلباً و بصورة مباشرة- على البيئة الذي ينشأ بداخلها الحدث، هذا الأخير الذي يجد نفسه محروماً من الكثير من الحاجات: كالمأكل أو الملابس أو المسكن أو التعليم... الخ، و هذا -الإحساس تزيد حِدَّتُه أكثر عندما يُ قارن الحدث بين المستوى الاقتصادي الذي يعيش فيه و المستوى الاقتصادي الذي يعيش فيه من هم أحسن حالاً منه. و للتعرف على أهم نتائج الفقر في الجزائر سنحاول تتبع بعض المؤشرات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية و التغيير الاجتماعي الناجم عنها و ذلك من خلال المرحلتين التاليتين:

¹ سلوى عبد الحميد الخطيب -مرجع سابق- ص، 116

المرحلة الأولى: 1962 - 1985 :

لقد ورثت الجزائر عن العهد الاستعماري هيكلًا اقتصاديًا رأسماليًا يحمل تناقضات جوهرية تشاركها فيه أغلبية الاقتصاديات في العالم الثالث، فقد عاش الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال مباشرة مرحلة المصاعب الاقتصادية و الانتكاسات¹ خاصة بسبب الفراغ الكبير الذي تركه الفرنسيون حيث كان من الضروري تعويض 300000 عامل و موظف من الفرنسيين كانوا قد تركوا البلاد²، و قد كان أغلبهم من ذوي المهارة مما خلق دمارًا في الاقتصاد لم يقتصر على إبطاء معدلات النمو فحسب بل أثر كذلك على الناتج القومي الذي انخفض إلى حوالي الثلث عما كان عليه قبل سنة من الاستقلال³، و قد اعتمدت الجزائر المستقلة على التصنيع السريع الذي كان يمثل أساس النموذج الجزائري، الذي استلهم من نظرية ديبريس⁴ و الذي كانت من تأثيراته السلبية حدوث هجرات ريفية كبيرة نحو المدن، و فقدان الفلاحة للأيدي العاملة الضرورية، و ظهور القطاع الموازي و البيوت القصدية، و ما تمثله من بؤر لشتى الأمراض الاجتماعية.

و عموماً قد استفادت تلك الفترة و تحديداً من 1965 - 1979 من ظروف مثالية على المستويين الداخلي و الخارجي، فعلى المستوى الداخلي لم تكن هنالك معارضة جدية، و على المستوى الدولي شهدت تحولات اقتصادية هامة ترجع إلى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط، مما أدى إلى تدفق حجم كبير من الأموال على الدولة، هذه الظروف الداخلية و الخارجية عمقت نتائج التجربة التنموية المتميزة، بتصنيع سريع، و تعليم جماهيري و خدمة صحية مجانية، و ثورة زراعية... الخ⁵.

المرحلة الثانية: 1986 - 2002:

و بعد أن كان المجتمع مجنداً حول: "الصحة للجميع" و "التعليم للجميع" و "العمل للجميع" و "السكن للجميع" و هي مهام تعتمد كإطار مرجعي لها على قيم مثل المساواة و التنمية و التقدم الاجتماعي و الصناعي، قيم تعتبر النواة المركزية الفاعلة لإيديولوجية المرحلة.

¹ اسماعيل قيرة، علي غربي. في سوسيولوجية التنمية. سلسلة المعرفة. ديوان المطبوعات الجامعية. (د.ت). ص، 130.

² Mohammed Boukhobza. Ruptures et Transformations Sociales en Algérie. V1.OPU. Alger 1989. p170

³ اسماعيل قيرة، علي غربي - مرجع سابق - ص، 131.

⁴ ادريس بولكعبيات: الإنتقال إلى اقتصاد السوق و فرص ظهور طبقة وسطى في الجزائر. مجلة البحث الاجتماعي. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2001. ص، 233.

⁵ عبد الباسط دردور - مرجع سابق - ص، 59.

بدأ التحول الجذري بنهايتها - المرحلة - حيث تم الاعتماد على الاستهلاك بدل الإنتاج تحت تأثير الدخل النفطي الذي تضاعف ثلاث مرات، و ابتداء من عام 1985 بدأت أسعار النفط بالانخفاض* مما جعل الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية المرتفعة باستمرار جرّاء الزيادة السكانية، و الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة، بل بدأت التفكير في تسريح عمالها¹.

فقد استنفذ ذلك البرنامج الاستهلاكي نسبة عالية من العوائد البترولية استفاد منها تجار المواد المستوردة دون أن توظف في الاستثمار مما أدى إلى حرمان جهاز الإنتاج من أية إمكانية لتتبع المنتجات خارج البترول و الصناعات البتروكيميائية، و قد تم الإعتماد على القروض لتسديد قيمة الواردات بغض النظر عن فوائدها المرتفعة، و بذلك تضاعفت نسبة المديونية إلى المداخيل إلى نحو 75% نهاية عام 1986 بعد أن كانت قبل عام 1985 تقدر بـ 30%².

وقد استمر الوضع في التأزم حتى بداية التسعينات أين كانت نهاية عصر الاقتصاد الموجه و بداية الدخول في تراتيب اقتصاد السوق³ و كان ذلك عن طريق سن ترسانة من القوانين في مختلف المجالات بهدف إعطاء الشرعية للتغيير من اقتصاد مغلق إلى اقتصاد مفتوح، و من نظام أحادي إلى نظام تعددي، فهل يكفي إصدار مرسوم لتغيير مجتمع من النقيض إلى النقيض؟! في حين يرى البعض أن مجرد إدخال إصلاح على نموذج معين ليست مسألة بسيطة و تتطلب تطورا في الذهنيات و اتجاهات المواطنين لأن المطلوب ليس الإصلاح و إنما التبليغ، الإقناع ثم نزع القداسة للتمكن بعد ذلك من التغيير، و لا شك أن مسألة الانتقال من نموذج إلى آخر ستكون أكثر تعقيدا لأنها تتطلب حدوث تغييرات في البنيان الاجتماعي⁴، فكانت بداية الدخول في مسارات إعادة الهيكلة الصناعية و التعديلات الهيكلية المرافقة لها حيث لفظت سوق العمل أكثر من 400 ألف يد عاملة تم تسريحها و الإستغناء عن

* أنظر: P. N. U.D. Agence nationale d'aménagement de territoire Carte de la pauvreté en Algérie Mai 2001.

¹ عبد الباسط دردور - مرجع سابق - ص، ص. 59، 62.

² محمد الميلي. الجزائر إلى أين؟. مجلة المستقبل العربي. العدد 271. مركز دراسات الوحدة العربية. 2001. ص، ص. 18، 19.

³ إعداد هيئة التحرير. الحماية الاجتماعية إلى أين؟. مجلة العمل و الحماية الاجتماعية. مجلة فصلية تصدر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية. عدد 1. 2001.

ص، 18

⁴ ادريس بولكعبيات - مرجع سابق - ص، 231.

خدماتها و كان ذلك بداية من عام 1994، حتى عام 2002¹.

و تحت وطأة الأزمة الاقتصادية و مضاعفاتها تم إحصاء 14 مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية، و ذلك حسب التقديرات الرسمية بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية التي قررتها الحكومة ابتداءً من شهر أفريل 1992 تحت ضغط سياسة صندوق النقد الدولي، و من بين هؤلاء الملايين الأربعة عشر، كان هناك أربعة ملايين و نصف الملايين نسمة من دون أدنى دخل، كما تحدثت الإحصائيات ذاتها عن فروق اقتصادية و اجتماعية كبيرة عرفها المجتمع الجزائري تتراوح بين 1 و 12 من حيث مقاييس الاستهلاك الفردي السنوي، و يقدر دخل أفقر الفئات بـ 2421 ديناراً جزائرياً، في حين يصل دخل أغنى 10% من الجزائريين إلى 29 ألف دينار جزائري. و تؤكد الأرقام نفسها كذلك أن العشرة في المائة الأغنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% لم يستهلكوا من الدخل إلا 6%²، فعلى الرغم من كون مكافحة الفقر كانت في قلب كل المشاريع التنموية، حيث أولت الجزائر جهوداً معتبرة للتمكن من استبعاد الفقر على الأقل في حالاته الشديدة أين يكون نتيجة للبطالة و انعدام الدخل، إلا أنه من المؤكد أن الفقر يضرب بصورة مختلفة بعض الطبقات الاجتماعية و بالمقابل لوحظ زيادة غنى طبقات أخرى بشكل مضاعف³.

و لقد عملت التحولات الاقتصادية و الاجتماعية المتتالية على زعزعة استقرار البنية الاجتماعية عموماً و الطبقة الوسطى على وجه الخصوص، هذه الأخيرة التي تعتبر أحد العوامل الأساسية المساهمة في خلق الاستقرار السياسي و التوازن الاجتماعي، نظراً لتمييزها بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تمنحها ذلك الدور المتميز* و لقد فقد المجتمع الجزائري كثيراً من خصائصه العالية في مجال التضامن التلقائي، و صارت هواجس الحماية الاجتماعية تخيم على 12 مليون من المواطنين، بعد تدني القدرة الشرائية و غلق الكثير من المؤسسات الاقتصادية و تم تسريح المئات من العمال و لم تعد الشبكة الاجتماعية قادرة على استيعاب العدد المتزايد من المهمشين و العاطلين عن العمل، كل هؤلاء الذين وجدوا أنفسهم يسقطون فجأة من الطبقة الوسطى إلى ما دون عتبات الفقر⁴، و هو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

¹ آسيا بلعلي. الحد الأدنى للأجور و واقع الأسعار في السوق و كشف الراتب. جريدة الشروق. الأحد 13 أكتوبر 2002. ص، 17.

² عبد الباسط دردور -مرجع سابق- ص، 63.

³ M'hammed Boukhobza. Ruptures et Transformations Sociales en Algérie.V2. OPU. Alger 1989. p342.

^{*} انظر: عنصر العياشي -مرجع سابق- ص، 19، 20.

⁴ هيئة تحرير مجلة العمل و الحماية الاجتماعية -مرجع سابق- ص، 15.

جدول رقم (02) يوضح توازن المجتمع الجزائري منذ سنة 1984 إلى سنة 2001:

السنة	نوع الطبقة	الطبقة العليا	الطبقة الوسطى	الطبقة الدنيا
1984		8%	86%	6%
2001		24%	16%	60%

المصدر: وزارة العمل و الحماية الإجتماعية.

فبعد أكثر من 16 سنة يلاحظ أن الطبقة الوسطى تكاد تسحق تماما و يفقد المجتمع توازنه، و يتحول تقريبا إلى ما يعرف في مصطلحات الغرب بمجتمعات 80/20 و معناها خمس السكان (20%) هو الذي يملك و يحكم و أربع أخماس (80%) لا تملك و لا تحكم، و قد كشفت الندوة الوطنية حول الحماية الاجتماعية التي نظمتها وزارة العمل و الحماية الاجتماعية في مايو 2000 عن مؤشرات مؤسفة للوضع الاجتماعية. كما سجل المتدخلون إختلالات كثيرة مسّت مستويات حساسة و هذا رغم أنه قد اتخذت إجراءات الزيادة في الأجور و الرفع من قيمة الأجر الوطني الأدنى المضمون في نهاية سنة 2000 من 6000 دج شهريا إلى 8000 دج بزيادة قدرها 33.33%، كما تقرر كذلك الرفع من مبلغ أجور الموظفين و أعوان الدولة الخاضعين للقانون الأساسي النموذجي للمؤسسات و الإدارات العمومية بزيادة قدرها 15%¹.

فعلى الرغم من ارتفاع مداخل الأسر بنسبة 8.2% عام 1999، فإن الأسعار ارتفعت خلال السداسي الأول بنسبة 3.4% مقارنة بالسداسي الأول لعام 1998 و بـ 2.4% مقارنة بالسداسي الثاني لعام 1998، و موازاة مع ارتفاع نسبة الاقتطاعات في أجور العمال فإن الاستهلاك بالسعر القار تراجع بنسبة 1% مما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة و تسريح العمال².

و قد زادت الوضعية الأمنية المتدهورة التي عاشتها الجزائر منذ سنة 1992 تفاقم اللااستقرار، و أدت إلى تدني الوضع الاقتصادي و سوء تسيير المؤسسات العمومية و الخاصة، الأمر الذي أنتج تدهورا كبيرا في الحالة المهنية و المعيشية في كل القطاعات. إضافة إلى ما تعانيه الأسرة الجزائرية البسيطة من ظروف صعبة و عوز و غلاء فاحش في المصاريف اليومية، جعلتها عرضة لمختلف الآفات الاجتماعية، حيث لا تستطيع مواجهة متطلبات الحياة،

¹ المرجع السابق. ص، 36.

² صادق ن. تقرير الكناس تحذر من خطورة الوضع الاجتماعي: 3 ملايين بطل و تراجع في المستوى المعيشي. جريدة الخبر. الإثنين 22 نوفمبر 1999.

علاوة على التخوف المستمر لرب الأسرة من فقدان عمله و إحالته على البطالة خاصة و أن الكثير من المؤسسات قد أعلنت إفلاسها أو خوصصتها و التذمر المستمر للمواطن من تقلبات الأسعار و الزيادة في أسعار كل المواد الاستهلاكية و حيرته الدائمة من مصاريف الدراسة، الصحة، فواتير الغاز و الكهرباء، الماء و الكراء، الأعياد... إلخ¹.

ثانيا: ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر:

عرفت الجزائر انحراف الأحداث كغيرها من الدول الأخرى، فهذه الظاهرة مست- و كما سبقت الإشارة إليه- كل المجتمعات المتقدمة منها و المتخلفة، و إن اختلفت درجة حدتها و تعقيدها من مجتمع لآخر. و في الجزائر استرعت اهتمام الباحثين و المهتمين من علماء نفس و علماء اجتماع و قانونيين، مما يدل على بروزها في المجتمع الجزائري كظاهرة تهدد أمنه و استقراره و تحتم البحث في أسبابها و دوافعها الحقيقية لاستئصالها من جذورها أو التخفيف من حدتها على الأقل، عن طريق محاربة تلك الأسباب و الدوافع و سن القوانين التي من شأنها ضبط تلك الظاهرة، و كذا وضع التدابير اللازمة للتكفل بمن انحرفوا أملا في إعادة تكييفهم و إدماجهم في المجتمع انطلاقا من أن حدث اليوم هو رجل الغد. و من هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على مدى أهمية و جسامه هذه الظاهرة في الجزائر و هذا ما سنقف عليه من خلال العناصر التالية:

1- أهمية ظاهرة الإنحراف في الجزائر و خصائصها*:

بعد أن حصلت الجزائر على استقلالها عام 1962، وجدت نفسها منهكة من جراء طول أمد الحرب التحريرية التي دامت أكثر من سبع سنوات - ناهيك عن فترة الإحتلال التي بدأت من عام 1830- هذه الحرب التي خلّفت إضافة إلى التدمير و الخراب وضعية بائسة من الناحية الإنسانية، حيث عانى غالبية أبناء الشعب الجزائري من ظروف مزرية، من بطالة و فقر و تردي الأوضاع الصحية و السكنية و انتشار الأمية... إلخ، و ما زاد حدة هذه الأوضاع المتدهورة هو تحطيم الوحدات الصناعية و وسائل الإنتاج بفعل العوامل التي كانت أكثر سلبية في

¹ آسيا لعلي..-مرجع سابق- ص، 17.

* لقد استثنينا الحديث عن هذه الظاهرة خلال فترة ما قبل الاستقلال، لأن الكيفية التي كان يتم بها الاهتمام بالأحداث في تلك الفترة سواء على مستوى النصوص التشريعية أو على مستوى الهياكل المخصصة للاستقبال، ليست أكثر من عبث فكري، لأن النصوص لم تكن تطبق إلا كوسيلة لتبرير الإجراءات المتخذة ضد الأطفال المتعاونين مع الثورة المسلحة. انظر: أحمد بوكابوس- مرجع سابق- ص، 53 و نوار الطيب-مرجع سابق- ص، ص. 110، 111.

الريف منها في المدينة، لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الصحية و الثقافية و الاجتماعية خاصة قبل انطلاق الثورة الزراعية عام 1972¹.

و قد كان من بين المشاكل الاجتماعية العديدة التي خلفتها تلك الوضعية، مشكل الطفولة المتشردة و اليتيمة و المشوّهة و التي تعاني أمراضا عقلية، إلى جانب الآثار النفسية السيئة التي تركتها الحرب و لم تكن هناك إحصائيات دقيقة تحدد حجم الظاهرة في السنوات الأولى للاستقلال، بل يوجد فقط شتات أرقام، و أعداد موزعة من جهات وصية مختلفة. و مع هذا يمكن القول أن نسبة كبيرة من الأحداث كانت مُشرّدة يتهدّدها الانحراف، خاصة قبل الإصلاح القضائي. و السبب في ذلك يعود إلى أن الأحداث الذين ادخلوا المراكز قبل الاستقلال بحجة أو بأخرى ثم إخراجهم و أغلقت أبواب المراكز* و خرجت كثير من المؤسسات الأخرى².

و قد جاء في ميثاق الجزائر عام 1964 أن الاستعمار الفرنسي قد خلف 300 ألف يتيم لم يبلغوا سن الرشد، و من بين هؤلاء كان هنالك 30 ألف يتامى الأبوين أي أنه لا يوجد من يعيلهم أو يرعاهم، بمعنى آخر أنهم معرضون للانحراف من دون شك و عليه نصّ الميثاق على منح الإعانة و الرعاية لحمايتهم و ذلك بتنسيق الوسائل و توحيد جميع المنظمات التي تهتم بالطفولة، و إنشاء مجلس وطني للطفولة و يبقى التطبيق الفعلي لهذه القرارات محل أخذ و رد³. و عموما تمثل هذه الفترة -بعد الاستقلال- بداية الاهتمام بالطفولة و الشباب و قد جاءت التشريعات القانونية فيها عاكسة لهذا الإهتمام، و من بين هذه القوانين التي تهتم برعاية و حماية الأحداث: قانون الإجراءات الجنائية و قانون العقوبات عام 1966 و قانون حماية الطفولة و المراهقة عام 1972، هذا فضلا عن الأحكام الخاصة التي وردت في قانون العقوبات، و في قانون تنظيم السجون و إعادة التربية و في قانون المراكز الاقتصادية و دور الإيواء المكلفة برعاية الطفولة و الأحداث⁴. و قد جاء سن هذه القوانين نتيجة لاستفحال هذه الظاهرة و بروزها بشكل ملفت في ذلك الوقت، الذي عاشت فيه الجزائر تحولات كبيرة في المجال الاقتصادي و الصناعي على وجه التحديد، و ما انجر عن تلك التحولات من تغيرات اجتماعية

¹ محمد عبد القادر قواسمية -مرجع سابق- ص، 136.

^{**} لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار ثمان (8) مؤسسات للتربية المحروسة تضم 170 سريرا. محمد عبد القادر قواسمية -مرجع سابق- ص، 197.

² أحمد بوكابوس -مرجع سابق- ص، 54.

³ نوار الطيب -مرجع سابق- ص، 111.

⁴ محمد عبد القادر قواسمية -مرجع سابق- ص، 30.

بسبب خلق العديد من الحاجات و عدم خلق إمكانيات لإشباعها. و رغم هذا التوجه للاهتمام بالظاهرة من الناحية التشريعية القانونية إلا أن الإحصائيات تبقى قليلة جدا و لا تُعبّر عن الواقع الفعلي للظاهرة.

و لا شك أن الحديث عن ظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر اليوم، يختلف اختلافا كبيرا عن الحديث عنها في السابق؛ حيث تغيرت بعض خصائصها بمرور الزمن، و هذا بفعل التغيرات المتتالية التي عرفها المجتمع الجزائري، و من بين أهم الخصائص المميزة لها، أنها:

(1) تمتد من المخالفات البسيطة إلى الجنايات كالقتل¹، بينما كانت في السابق تتميز بكونها تكاد تخلو من الجرائم الكبيرة كالقتل أو الإتجار بالمخدرات ...إلخ.

(2) كانت منحصرة أساسا في المدن الكبرى كالعاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة. التي سجلت نسبة مئوية مقدرة بـ: 70 % من مجموع الإنحراف، إلا أنها -الظاهرة- إمتدت لتشمل المدن الداخلية كسطيف و تيارت و سيدي بلعباس، و قد لعبت الهجرة هنا دورا هاما²، و تشير آخر الإحصائيات لعام 2003 أنه قد أصبح للإنحراف صبغة وطنية حيث أصبحت كل الولايات معنية بالمشكل خاصة المدن الكبرى. و تحتل مدن الشرق الريادة من حيث ارتفاع عدد المنحرفين و في المقدمة نجد ولاية باتنة، خنشلة، فقسطنطينة³.

(3) هناك فرق واضح بين حجم الإنحراف المسجل من قبل الذكور، و حجم الإنحراف المسجل من قبل الإناث، و قد بلغت نسبة هذا الفارق عام 2002 حوالي 3%⁴ و يمكن إرجاع انخفاض نسبة انحراف الإناث في المجتمع الجزائري إلى كون الإحصائيات الرسمية لا تكشف عن النسبة الحقيقية لانحرافهن، و هذا قد يرد لسرية بعض الإنحرافات كالإجهاض و البغاء الخفي، كما قد يرتبط الانخفاض بالذنين و العادات و التقاليد الخاصة بالأسرة الجزائرية⁵.

(4) تتميز بكون أنواع الانحرافات المرتبطة من طرف الإناث تختلف عن تلك المرتكبة من قبل الذكور، فغالبا ما ترتبط انحرافات الفتيات بهتك العرض، الإغراء و البغاء، الإقدام على

¹ خولة بومدين. جرائم الأحداث في الجزائر. جريدة حوادث الخبر (العدد 14). مارس 2003. ص، 10.

² زينب حميدة بقادة -مرجع سابق- ص، 54.

³ غ.ف. في تقرير حول ظاهرة الشباب و ظاهرة الانحراف: الكناس يدق ناقوس الخطر. جريدة الخبر. السبت 10 ماي 2003. ص، 12.

⁴ ص. بورويلة. 38 حدثا متورطا في جرائم القتل. جريدة الخبر. الاثنين 17 فيفري 2003. ص، 12.

⁵ انظر زينب حميدة بقادة -مرجع سابق- ص، 55.

الإجهاض و قتل الأطفال حديثي الولادة. على خلاف انحرافات الذكور حيث بيّنت الإحصائيات الرسمية أن الجرائم ضد الممتلكات هي الأكثر انتشارا عندهم، إذ بلغت نسبتها 60% من مجموع الانحرافات كما لوحظ زيادة في ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص كالضرب و الجرح العمدي¹.

(5) و من بين الخصائص الأخرى المميّزة لظاهرة إنحراف الأحداث في الجزائر نجد أن الفئة الأكثر انحرافا من بين فئات الأحداث هي الفئة ما بين 16 و 18 سنة* تليها في الأهمية الفئة ما بين 13 و 16 سنة، و بنسبة أقل من هم دون 13 سنة.

(6) عرفت ظاهرة الإنحراف في الجزائر و منذ الثمانينات ظهور و تطور عصابة الأحداث الجانحين و هي لم تبلغ بعد مفهوم العصابة المنظمة كما في بعض الدول الأخرى. إذ أنها غالبا ما تتشكل من فئة من الأحداث يتمتعون بميول و اتجاهات متقاربة، و يقومون بأفعال مخالفة للقانون، بدون أي تنظيم، كما قد تكون هذه العصابات أحيانا منظمة حيث ينظم الأحداث إلى عصابات الكبار الذين يستغلونهم في تنفيذ بعض أغراضهم الإجرامية².

2- حجم الظاهرة و اتجاهاتها و مظاهرها:

2-1 حجم الظاهرة و اتجاهاتها:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الإحصائيات المتوفرة حول ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر لا تعبر عن واقع تلك الظاهرة، لأنها إحصائيات تعتمد على الانحراف القضائي في الغالب أي الإحصائيات الرسمية الصادرة عن أجهزة الشرطة و محاكم الأحداث فيما يبقى الإنحراف الخفي (الواقعي) بعيدا عن الإحصائيات التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه أبعاد الظاهرة و حركيتها، لذلك فهي لا تعكس الحجم الفعلي لها.

و يرى البعض أن سنة 1963 كأولى السنوات لإحصاء الأحداث المنحرفين الذين وقفوا أمام قضاة الأحداث، لا يعكس عدداً حالاتها الوضعية المتردية في جميع المجالات، التي كان يعيش فيها الجزائريون. فهي قليلة جدا بالمقارنة مع تلك الوضعية. لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن

¹ المرجع السابق، ص، 55.

^{*} أنظر: ص. بورويلة -مرجع سابق- ص، 12.

² زينب حميدة بقادة-مرجع سابق- ص، 56.

هذه الإحصائيات إنما تعكس الانحراف القضائي فقط، أي لم يضم كل المنحرفين فعليا، المعروفين لدى الشرطة، أو الموجودين عرضة الانحراف. و من جهة أخرى هناك ما يجعل من هذه الإحصائيات غير ذات الأهمية، و هو أن قضاة الأحداث الذين عيّنوا في تلك المناصب لم سوى إداريين و كتاب ضبط¹، أي أناس ليسوا أهلا لها.

و قد عرفت ظاهرة انحراف الأحداث بعد ذلك تطورات هامة جاءت مسايرة للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في إطار التنمية الاقتصادية التي كان من آثارها أن زعزعت أكثر البنيات القديمة، و القيم التقليدية التي كانت تحكم الحياة الاجتماعية و تحافظ على توازنها و استقرارها و ما انجرّ على ذلك من هجرة و اختلال في التوزيع السكاني، كل هذا أثر سلبا على التركيبة الاجتماعية خاصة منها الأحداث².

و تؤكد الإحصائيات على أن الانحراف لدى الذكور أكثر منه عند الإناث، نظرا لطبيعة الخصائص التكوينية و النفسية و أثرها في صقل الشخصية، إضافة إلى الخوف من استهجان المجتمع و هي عوامل تؤثر على البنات أكثر من الذكور³ عموما، و هو ما ينطبق على ما يبدو على ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر حسب العديد من الدراسات، حيث تشير أرقام الحالات المعروضة على القضاء، أو أرقام الحالات الموضوعة في المراكز إلى أن الأغلبية من هذه الحالات هم من الذكور. إذ وصلت في بعض الحالات إلى 67% و ربما أكثر في بعض الدراسات الأخرى⁴ و التي أوضحت أن أكبر النسب ترتكب من طرف الذكور. و الجدول التالي يوضح نسبة الفتيات المنحرفات مقارنة بالمجموع الكلي للمنحرفين.

جدول رقم (03) يوضح نسبة الفتيات المنحرفات مقارنة بالعدد الكلي للمنحرفين:

النسبة المئوية	المجموع الكلي للمنحرفين	عدد المنحرفات	السنة
5.84 %	8818	487	1979 (1)

¹ أحمد بوكابوس-مرجع سابق- ص، 55.

² محمد عبد القادر قواسمية-مرجع سابق- ص، 137.

³ علي محمد جعفر-مرجع سابق- ص، 41.

⁴ أحمد بوكابوس-مرجع سابق- ص، 63.

5.28 %	9078	480	1980
-	8077	-	(2) 1998
3.26 %	9964	325	(3) 2001
3 %	12645	377	2002
-	9098	-	مارس 2003 (4)

المصادر:

- (1) محمد قواسمية-مرجع سابق- ص، 74.
(2) غ.ف. الأعراض تظهر بعد مرور العاصفة. جريدة الخبر. السبت 10 ماي 2003. ص، 13.
(3) ص.بورويلة -مرجع سابق-
(4) خولة بومدين -مرجع سابق-ص، 10.

و من خلال الأرقام التي يحملها الجدول أعلاه يتضح ضعف نسبة انحراف الفتيات مقارنة بالذكور، كما يلاحظ أن تلك النسبة قد أخذت في التراجع فبعد أن كانت تقدر بـ: 5.84 % عام 1979 وصلت إلى 3 % عام 2002، و رغم وجود هذه الأرقام إلا أن الإحصائيات تبقى قليلة و غير مُعبّرة عن واقع الظاهرة الفعلي للأسباب التي ذكرت أعلاه.

كما يتضح لنا من خلال الجدول (03) أنّ عدد المنحرفين قد عرف زيادة ملحوظة بداية من عام 1998، و أكبر حالات سجلت عام 2002 كان عددها 12645 منحرفا بفارق يقدر بحوالي 2681 حدثا منحرفا عن سنة 2001 . و هي زيادة معتبرة تدل على مدى خطورة الوضعية التي تتذر بوجود إرهاب من نوع آخر في صفوف فئة الأحداث التي كانت تسمى إلى وقت قريب بالبراءة. كما أشارت الإحصائيات¹ في شهر مارس 2003 إلى أن عدد الأحداث المنحرفين خلال السنوات الثلاث التي سبقت تلك السنة قد وصل إلى 31737 حدثا و هذا بمعدل 27.31 حدثا متورطا يوميا و تجدر الإشارة إلى أن الأرقام المتوصل إليها مبنية على أساس الشكاوي المرفوعة إلى الأمن الوطني و المحاكم، غير أن المسجل هو وجود حالات كثيرة من الانحرافات التي ترتكب يوميا على المستوى الوطني، و لا يتم التبليغ عنها لدى مصالح الأمن.

2-2 مظاهر انحراف الأحداث :

¹ خولة بومدين -مرجع سابق- ص، 10.

قبل الحديث عن مظاهر انحراف الأحداث في المجتمع الجزائري نجد من الضروري تحديد المعايير و الأسس القيمية التي تحدد بها هذا السلوك فيه-انطلاقا من أنها تختلف من مجتمع إلى آخر - و يرى **علي بوعناقة**¹ أن مفهوم الإنحراف في أي مجتمع إنما يتحدد بعدة عوامل منها:

- القيم الأخلاقية التي يبيتها المجتمع عبر قنواته المختلفة (البيت، المدرسة، الحي...).
- التعاليم الدينية و معاملة الآخرين.
- ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه الحدث المنحرف.

و هذا يدل على أن هناك معايير و قيما متعارفا عليها اجتماعيا هي التي تحكم على سلوك معين-إذا ما خرج عليها- بأنه سلوك منحرف، بمعنى أنها تمثل الحد الفاصل بين السلوك السوي و السلوك المنحرف. و من هنا كان تبنيتها و الإلتزام بها أمرا ضروريا للحفاظ على أمن و سلامة المجتمع ككل. و مع هذا فلا بد من القول بأنه كثيرا ما يتم الخروج عنها و اختراقها، الأمر الذي يفسر وجود أنواع مختلفة من السلوكيات الإنحرافية في جميع المجتمعات. و في الجزائر تجمّع الكثير من الدراسات على أن ظاهرة انحراف الأحداث قد عرفت تطورا كبيرا، ففي حين لم يتجاوز عدد المراكز الخاصة بالأحداث بعد الاستقلال الثمانية مراكز، فإنه في سنة 1974² تجاوز هذا العدد خمسة و ثلاثين مركزا على كامل التراب الوطني، و قد تضمنت الجزائر العاصمة لوحدها تسعة مراكز. و يشير البعض إلى أن جُلّ المخالفات التي ارتكبتها هؤلاء المودعون في هذه المراكز تتراوح بين السرقة أو الاعتداء على الغير أو سلوكيات لا أخلاقية و غيرها من المخالفات الأخرى. و الجدول (04) يوضح أنواع هذه المخالفات و نسبة كل منها مقارنة بالأخرى:

جدول رقم (04) يبين أنواع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث المنحرفين.

النسبة المئوية	نوع المخالفة
61.2 %	السرقة المتعلقة بالمادة

¹ علي بوعناقة -مرجع سابق- ص، 25.

² محمد عبد القادر قواسمية -مرجع سابق- ص، ص. 208، 213.

اعتداء على الغير	22 %
مخالفات ضد الأخلاق	09.5 %
مخالفات مختلفة	07.3 %
المجموع	100 %

المصدر: أحمد بوكابوس. مرجع سابق. ص59.

و يظهر من خلال هذا الجدول أنّ أغلب المخالفات كان عبارة عن سرقات بسبب الحاجات المادية المختلفة للحدث و التي تعجز الأسرة عن تلبيةها له، مع التأكيد على أنه كلما زاد سن الحدث كلما زادت احتياجاته و تنوعت، و هذا ما توصل إليه ابن الشيخ بختي¹ الذي يرى بأنه كثيرا ما لا يتحقق الرضا الكافي لدى الحدث بسبب المستوى المعيشي المتواضع، فلا تتمكن الأسرة من إشباع حاجاته اللازمة لوجوده المادي و رغباته الأساسية مما يجعله يشعر بالحرمان المادي الذي يتسبب في ضغوطات قد تظهر بشكل أمراض أو أشكال أخرى كالسرقة ليتمكن الحدث من تلبية حاجياته.

و يشير علي مانع² إلى أن نسبة جرائم الأحداث ضد الممتلكات كانت أكبر في الستينات منها في السبعينات، حيث أشارت بعض الإحصائيات عام 1969 إلى أن 90% من انحرافات الأحداث ضد الأموال، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 65.6% عام 1978 و 58.8% سنة 1979 .

و خلال التسعينات لعبت الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المتأزمة دورا كبيرا في تنامي ظاهرة الانحراف، من خلال التراجع المستمر للقدر الشرائية و الأجور بفعل برامج إعادة الهيكلة، الأمر الذي ضَعَف بشكل محسوس من قدرة الجزائريين على التحصن ضد الآفات و السبل غير الشرعية في كسب القوت، فالبطالة مست ما نسبته 46 % من الذين لا يتعدى سنهم 24 سنة. مما دفع في كثير من الأحيان بهذه الشريحة الهامة إلى اتباع طرق ملتوية لسد الحاجيات اليومية أو الإتجاه للمخدرات كسبيل للهروب من تلك المشاكل، و بشأنها أحصى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و الإدمان حوالي 511 حدثا يقل عمرهم عن 18 سنة تم إيقافهم في قضايا المتاجرة و استهلاك المخدرات. كما دفع الفقر الآخذ في الإتساع إلى زيادة

¹ ابن الشيخ بختي -مرجع سابق- ص، ص. 65، 66.

² علي مانع. جنوح الأحداث و التغيير الاجتماعي في الجزائر -مرجع سابق- ص، 191.

عمليات السرقة و السطو و ساعد على انتشار ظاهرة الباعة المتطفلين في المدن الكبرى و التي تدل أساسا على الترددي الكبير للأوضاع الاقتصادية للعائلات الجزائرية¹.

الجدول رقم (05) أنواع الانحراف و عددها المسجل عام 2002

نوع الإنحراف	عدد الحالات المسجلة
السرقة	5136
الضرب و الجرح العمدي	5686
تحتيم أملاك الغير	714
تعاطي المخدرات	257
الانحرافات الأخلاقية	592

المصدر: إحصائيات مقدمة في مقال لخولة بومدين -مرجع سابق- ص، 10.

و من خلال الجدول أعلاه يتضح أن أكثر الإنحرافات انتشارا بين الأحداث هي السرقة و السطو حيث تم تسجيل تورط 5136 حدثا سنة 2002 في حين سجل 3686 حدثا متورطا في أعمال عنف بما فيها الضرب و الجرح العمدي في السنة نفسها، و التي عرفت زيادة بحوالي 500 حالة عن سنة 2001. كما تورط 714 حدثا في جرائم تحتيم أملاك الغير سنة 2002 و هو رقم مرتفع خاصة إذا تعلق الأمر بممتلكات الأفراد الخاصة التي أصبحت عرضة لعنف الأحداث. و من أخطر الانحرافات لدى الأحداث، تعاطي المخدرات و المواد السامة و التشطيفية و المتاجرة بها عبر جماعات الأشرار. و تشير الإحصائيات إلى تورط 257 حدثا في هذا النوع من الإنحرافات سنة 2002 بفارق يصل إلى 100 مقارنة بسنة 2001. و تبقى هذه الأرقام غير معبرة عن واقع الظاهرة² حيث يفلت الكثير من المتورطين من قبضة رجال الأمن خاصة المتعاملين مع الكبار و تحت وصايتهم و يتناولون موادا كالأقراص المنومة، فيما يتناول آخرون موادا تشطيفية كالغراء. و الملفت للانتباه حول ظاهرة تعاطي المخدرات هو اتجاه الكثير من الأحداث نحو تعويض المخدرات (الشيرة، الكوكايين... إلخ) - و هي الغالية الثمن - بمواد بديلة لها لكنها أرخص ثمنا مثل: الغراء، و هي مواد سامة و قاتلة، تبدأ بالزكام لتنتهي بسرطان الرئة خاصة مع جسم الطفل الهش. و المهم عند هؤلاء أنها تمكنهم من الهرب من المشاكل

¹ غ. فاروق . الأعراض تظهر بعد مرور العاصفة: الأطفال أكثر عدوانية و انحرافا بداية من سنة 1998. ص، 13.

² خولة بومدين -مرجع سابق- ص، 10.

و حتى من أنفسهم¹. و قد تم تسجيل 592 حدثا متورطا عام 2002، بزيادة تصل إلى 172 مقارنة بعام 2001 و هي أرقام تعد كارثية خاصة و أنها تعبر عن الانحراف الكبير الذي أصبح يميز فئة واسعة من الأحداث في غياب التربية القويمة و التنشئة السليمة داخل عائلاتهم². كما تم تسجيل 331 حالة تورط لأحداث متهمين بتكوينهم لجماعات أشرار تسعى إلى إيذاء الغير. و لعله من بين الانحرافات الأكثر حدة، و التي عرفت تزايد ملحوظا خلال السنوات الأخيرة نجد: القتل العمدي حيث سجل عام 2001: 15 حدثا متورطا، ليصل العدد عام 2002 إلى: 38 حدثا³. إلاما فانحرافات الأحداث لا تقتصر على نوع معين، بل تشمل عدة أنواع، الأمر الذي يدعو إلى مزيد من إلقاء الضوء على هذه الظاهرة و أسبابها، و يمكن القول بأن حجم الانحرافات المذكورة سابقا و مدى خطورتها يتأثر متأثرا كبيرا بسن الأحداث. و هو ما يتأكد من خلال الجدول رقم (06). فالتأزم يبدأ بدخولهم سن المراهقة و هي من أهم و أصعب المراحل في حياة الإنسان، كونها مرحلة انتقالية تجمع بين خصائص الطفولة و سمات الرجولة و من أكبر الإحتمالات ظهورا فيها: التمرد، الإنفعال الجامح و الإنسياق وراء النزوات، و كثيرا ما يبدأ فيها التمرد على قواعد و معايير السلوك الاجتماعي، بدء من الأسرة، بعقوق الوالدين⁴. و تلعب الأسرة دورا هاما في هذه المرحلة من حيث تمكنها من ضبط السلوك أو جعله أمرا عاديا، مما قد يجعل الحدث يعيد الكرة، و يكمن السبب في عجز الأسرة عن تلبية مطالب هذا الحدث الذي يجد في ذلك مبررا للخروج عن سلطتها*. و المعروف أن الحاجات تكبر مع كبر الإنسان، و لعل هذا ما يفسر تطور الانحراف لدى الفئة العمرية ما بين (16 و 18) سنة، تليها الفئة العمرية بين (13 و 16) سنة، فيما تليها بنسبة أقل الفئة العمرية الأقل من 13 سنة خاصة و أن الجزائر تسجل معدلات مرتفعة للمواليد مما يجعل غالبية السكان من الأطفال و الشباب.

و الجدول التالي يوضح توزيع الانحرافات حسب سن الأحداث:

جدول رقم (06) يوضح تقسيم الانحرافات حسب سن الأحداث لعام 2002:

السن	أقل من 10	من 10 إلى 13	من 13 إلى 16	من 16 إلى 18	المجموع
------	-----------	--------------	--------------	--------------	---------

¹ مالك زكري. بدائل المخدرات تنهش الأقسام الصغيرة. جريدة حوادث الخبر. (العدد 14). مارس 2003، ص، 12.

² خولة بومدين - مرجع سابق - ص، 10.

³ ص. بورويلا - مرجع سابق - ص، 12.

⁴ عبد العلي الجسماني - مرجع سابق - ص، 171.

* أنظر: نوار الطيب - مرجع سابق - ص، 08.

					السنة
					سنوات
12645	7216	4258	963	208	2002

المصدر: ص. بورويلة - مرجع سابق - ص، 12.

و يلاحظ من خلال هذا الجدول أن الفئة التي سجلت أكبر عدد في تورط الأحداث و ارتباطهم بمختلف الانحرافات و الجرائم هي الفئة التي يتراوح عمرها ما بين عامي 16 و 18 عاما بتسجيلها 7216 حالة، و هي المرحلة التي تمثل أوج مرحلة المراهقة، و هي من أشد مراحل حياة الإنسان خطورة لما ينجر عنها من مضاعفات و تصرفات تتسم غالبا بالعنف لأتفه الأسباب، و لهذا فهي مرحلة تحتاج إلى اهتمام خاص لأن أي تهاون و لو كان بسيطا قد يجعل من منحرف اليوم مجرم الغد.

3- إنعكاسات الفقر على الأحداث في الجزائر:

لقد اتسمت التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال بالسرعة و الكثافة مما جعلها ذات تأثير قوي و عميق، رغم عدم تبلورها و عدم نضجها بعد¹، فلقد صاحب التغيرات المادية التكنولوجية التي عرفها المجتمع الجزائري، تغيرات في وسائل النقل، و وسائل الاتصال و الإعلام، و مختلف الوسائل الأخرى... إلخ، و بالمقابل وضعت تلك التغيرات، المجتمع أمام العديد من الصعوبات و المتطلبات، و سمحت في الوقت ذاته بطغيان الحياة المادية، كما لم تكن في أي وقت مضى². و قد سجلت الجزائر و هي تدخل الألفية الثالثة³ حوالي 16 مليون جزائري يعانون من الجوع و العطش و المرض و الأمية، و التفتيل و التشرد و البطالة و آفات أخرى، كما زادت الوضعية الأمنية المتردية التي عاشتها البلاد من حدة الفقر حيث ارتفع عدد الأرامل و الأيتام و انتشرت البطالة بشكل كبير و زادت عمليات التخريب التي مسّت الممتلكات الخاصة من منازل و أراضي و مواشي... إلخ.

و قد أثارت التحولات التي مسّت البناء الاجتماعي الجزائري في العقدين الأخيرين الكثير من التأمل و التمحيص، نظرا لعمقها و إفرازاتها الخطيرة التي طالت كل المستويات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و الثقافية. و لقد أجمعت معظم الدراسات التي اهتمت بالموضوع على

¹ عنصر العياشي - مرجع سابق - ص، ص. 14، 20.

² M'hammed Boukhobza. Volume 1 - op. cit. - p. 72.

³ ب. نافلة، س. فيصل - مرجع سابق - ص، 02.

وصف حالة الجزائر بالمتأزمة، حيث شاع استخدام عبارة: "أزمة المجتمع الجزائري" و عبارة: "الذات الممزقة" لتصور المجموعة المعقدة و المتشابكة من المشكلات التي عرفها-و يعرفها-هذا المجتمع¹ و التي يعد الفقر من بين أخطرها حيث تحتل الجزائر حسب مجلة أمريكية متخصصة في تقييم الأوضاع الاقتصادية المرتبة: 91 من مجموع 140 دولة الأكثر فقرا في العالم. و قد أخذ هذا الترتيب بعين الاعتبار تحسن المداخيل البترولية لسنة 1999، مما يعني أن حالة الجزائر أسوأ مما تظهره الأرقام و التي هي مرشحة للتدهور أكثر²، و تدعو هذه الوضعية إلى التساؤل و البحث في الظروف الواقعية التي يحيا في ظلها هؤلاء الفقراء. فرغم التضارب الملاحظ أحيانا في بعض الأرقام و الإحصائيات إلا أن الأكيد هو حدوث اتساع لدائرة الفقر في الجزائر، و يمكن الوقوف على هذا الاتساع أكثر من خلال تتبع الترددي الذي عرفته الأوضاع المعيشية بسبب التأثير الكبير للفقر عليها جراء ارتفاع معدل البطالة و قلة مستوى الدخل مما انعكس سلبا على مستويات الحياة المختلفة للجزائريين في مجال الصحة، التعليم، السكن... إلخ، خاصة الأطفال منهم كونهم أقل قدرة على الاحتمال لتلك الظروف الصعبة مما يزيد من إمكانية اتجاهم نحو الانحراف للتعويض عما حرموا منه.

أ- الوضعية الغذائية و الصحية:

لقد عرفت فترة التسعينات خصوصا و بداية الألفية الثالثة عودة لأمراض كثيرة، و هي أمراض كانت الجزائر قد تخلصت منها أو قلصت منها على الأقل عن طريق البرامج الصحية و حملات التلقيح المنظمة منذ الستينات³، و ترتبط أغلب هذه الأمراض بتدني مستوى المعيشة و التقشف في الاستهلاك مما يؤدي بالفقراء إلى تغيير نمط الاستهلاك للمواد الغذائية الذي يعد من أبرز آثار الفقر عليهم، و قد بين تحقيق أجري عام 1998 من قبل المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط مدى خطورة ذلك التغيير، إذ تم التعويض غير المناسب لمواد غذائية كاللحوم و البيض و الألبان و الخضر الطازجة و الفواكه باستهلاك متزايد لمواد أخرى لا تملك نفس القيمة الغذائية كالعجائن و الحبوب الجافة، مما أدى إلى ظهور أمراض الفقر، كما أشار التحقيق إلى أن ثلثي العائلات الجزائرية المستجوبة أصبحت تلجأ إلى الاستدانة لتلبية

¹ عبلي غربي و آخرون. تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. دار الفجر للنشر و التوزيع. القاهرة. 2003. ص، 71.

² كريم النشاشيبي و آخرون. الجزائر: تحقيق الإستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق. دراسة خاصة بصندوق النقد الدولي. 1998. ص، 77.

³ إسماعيل قيرة. المجتمع العربي الآخر: مجتمع الفقراء و المحرومين. مجلة الباحث الإجتماعي. مجلة شهرية. جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر. 2001. ص، 143.

متطلباتها الغذائية منها¹، وقد زاد من حدة تلك الأمراض انخفاض القدرة الشرائية فكانت النتيجة زيادة حالات سوء التغذية و التي قدرتها احصائيات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لعام 1999 بمليون طفل في الجزائر، منهم مائة ألف بصورتها القصوى، فيما تستهلك عائلة من بين خمس عائلات جزائرية وجبة حريرية يومية تحت المستوى المطلوب².

وقد لَحَّصَ تقييم المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي حصيلة الانعكاسات الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي الاقتصادي في عبارة مثيرة للاهتمام و هي: "بقاء عملية الإقصاء الاجتماعي المتجدد" و هو إقصاء ناتج عن سرعة وتيرة ارتفاع الأسعار مقابل بطئ الزيادة في المداخل و الأجور حتى و إن سجل المجلس تراجعاً في نسبة زيادة الأسعار منذ سنة 1996، إلا أن هذا التراجع لا يسمح بتحسين القدرة الشرائية و المستوى المعيشي للجزائريين، كون التراجع لا يوافق تطور أسعار المواد الغذائية التي تشكل 60% من نفقات الأسر، و من جهة أخرى يضيف المجلس أن هذا التراجع مرهق الأساسي إلى تقليص الطلب على السلع و ليس إلى توفر العرض³، مما زاد من انتشار الأمراض الناجمة عن الفقر، فقد أدت تلك الوضعية المعيشية المزرية إلى انتشار كبير للأمراض الناجمة عن التغذية غير الصحية و سوء التغذية خاصة لدى الأطفال -كما سبقت الإشارة- كفقير الدم و الكساح و فِقدِ الوزن* و تأخر النمو... الخ، خاصة خلال التسعينات أين عرفت الوضعية الصحية للجزائريين تدهوراً كبيراً، حيث انتشرت أمراض سوء التغذية البروتينية و الطاقوية بشكل كبير، إذ عانت منه فئات اجتماعية واسعة كانت تقدر بحوالي 200 ألف عائلة⁴.

و من جهة أخرى قد أدى الفقر و عدم القدرة على توفير أدنى متطلبات وسائل النظافة و قلة الرعاية الصحية إلى ظهور الأمراض الجلدية كالجرب و البوحمرون و اللشمانيا، و يُرجع المنتبهون عودة هذه الأمراض التقليدية إلى التردّي المستمر للأوضاع الذي عرفته معظم الولايات بفعل تراكمات العشرية السابقة (1990 - 2000) ما خلّفته من تقهقر في المستوى

¹ ب. نائلة، س. فيصل: الإرهاب الذي يهدد نصف الجزائريين. جريدة الخبر.

² ن. صادق. تقرير "الكناس" يحذر من خطورة الوضع الاجتماعي: 3 ملايين بطلان و تراجع في المستوى المعيشي. جريدة الخبر. الإثنين 22 نوفمبر 1999.

³ م. إيوانوغان. اتساع الهوة بين الأكثر فقراً و الأكثر غنى. جريدة الخبر. الإثنين 30 نوفمبر 1998. ص، 2.

⁴ أنظر: . p103. Année 2000. Projet de rapport national sur le développement humain.

⁴ س. صالح. من قال أن الجوع لا يقتل. جريدة الخبر. العدد 3016 السنة العاشرة. 11 ديسمبر 2000. ص، 12.

المعيشي و ظهور أعراض الإقصاء و العزل الاجتماعي منها ضعف المداخل و ضياع الأملاك، فضلا عن ظهور تجمعات سكانية تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الكريمة¹. كما ساهم تدهور المستوى المعيشي في انتشار بعض الأمراض البسيكوماتية و هي أمراض عضوية ناتجة عن اضطرابات نفسية مثل التوتر و القلق و الاضطراب و التي تؤدي إلى أمراض معدية - مثل القرحة- أو الفشل العضوي، الإرهاق الجسدي²، و أمراض عصبية أخرى، كالأرق و الانطواء و العدوانية و العنف، العُصاب و الشيزوفرينيا، كما تفتت ظاهرة الانتحار³. و يرى البعض أن أكثر المعرضين للإصابة بهذه الأمراض هم المسرحون من عملهم، البطالون و المهتدون بالطرد من عملهم باختصار ضحايا الأزمة الاقتصادية الاجتماعية و الأمنية التي انعكست سلبا على صحة الجزائريين خاصة الأطفال الذين أصبحوا يولدون ضعفاء نتيجة لسوء التغذية للأم الحامل، كما سجلت بعض الفرق الطبية المنتشرة عبر المدارس كثيرا من حالات إغماء و إرهاق و ارتعاش في الأعضاء و ضعف في التركيز لدى التلاميذ بسبب عدم تناولهم لفطور الصباح، مما يؤدي إلى عجزهم عن مقاومة الجوع، إضافة إلى بعض الأمراض النفسية و الشعور بالتهميش و الاقصاء باختلافهم عن زملائهم الميسورين، مما يولد لديهم الشعور بالعدوانية و يؤدي بهم إلى القيام بانحرافات مختلفة أو يتسبب لهم في انطواء و عزلة عن المجتمع، و ينتج عن ذلك طفولة منحرفة⁴.

ب- السكن: لقد عرف المجتمع الجزائري أزمة السكن منذ الاستقلال، و هي لا تزال مستمرة لحد اليوم، حيث وجد اختلال كبير بين النمو الديمغرافي السريع الذي بلغ خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 1979 حوالي 16.9 مليون نسمة، و بين حجم نمو البناءات السكنية الذي بلغ حوالي 475000 وحدة سكنية، و يبلغ معدل احتلال السكن على أساس هذين الرقمين: مسكنا واحدا لكل 11.5 شخصا، و حسب إحصائيات جهاز التخطيط فقد عرف هذا المعدل ارتفاعات متتالية من 6 أشخاص سنة 1966 إلى 7.3 سنة 1977 و كان في المدن أعلى حيث بلغ 8.3 شخص لكل مسكن، و قد قدر العجز في السكن نهاية الثمانينات بحوالي 2 مليون مسكن حيث أصبح يتحتم

¹ هـ. جبار. الحرب يتفشى في الجيوب الفقيرة بعين الدفلى. جريدة النصر. الخميس 20 مارس 2003. ص، 9.

² ب. نائلة -مرجع سابق- ص، 2.

³ آكلي بركاني. التأمين على البطالة: إجراءات وقائية في انتظار تحريك سوق الشغل. مجلة العمل و الحماية الاجتماعية. مجلة فصلية تصدر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية. العدد 1. 2000. ص، 11.

⁴ ب. نائلة -مرجع سابق- ص، 2.

على الجزائر إنجاز 260000 سكن سنويا لتغطية هذا العجز¹، و على الرغم من الارتفاع في عدد السكنات الجاهزة التي تم تسليمها في سنتي 1996-1997 +17%، و عدد السكنات التي تم استلامها في إطار البناء الذاتي الذي ارتفع بوتيرة تفوق سرعتها ثلاث مرات وتيرة السكنات الاجتماعية التابعة لديوان التسيير و الترقية العقارية 16.8%²، إلا أن أزمة السكن في الجزائر لا تزال حادة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع حجم ظاهرة البيوت القصدية، حيث سجل في سنة 2000 حوالي 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني خاصة في المدن الكبرى، منها 135 بيتا غير صالح للسكن و مع ذلك تقطنه عائلات ذات أعداد كبيرة³. و لعل تفاقم أزمة السكن هو الذي أدى بالهيئات المعنية إلى جعلها في مقدمة الأولويات من حيث الميزانية المقدرة لمواجهتها.

و الجدول التالي يوضح ترتيب القطاعات حسب الميزانية في عام 1995 و عام 2000.

جدول * رقم (07) يوضح ترتيب القطاعات حسب الميزانية في عام 1995 و عام 2000:

2000	1995
1.الغذاء	1.الغذاء
2.السكن	1.2. لباس
3.اللباس	3.النقل
4.النقل	4.الصحة

¹ زينب حميدة بقيادة -مرجع سابق- ص، 79.

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي. ملخص المشروع التمهيدي للتقرير الوطني للتنمية البشرية 1998. ص، 51.

³ Conseil National Economique et Social.P.R.N.D.H année 2001.p41-42

5.الصحة	5.السكن
---------	---------

*المصدر: p106. Conseil National Economique et Social.P.R.N.D.H année 2000.

و لا شك أن هذا التعديل الذي يوضحه الجدول أعلاه، يدل على أن الإنشغال الرئيس بعد الغذاء كان السكن، و قد ارتفع الإنفاق المخصص له عام 2000 ليصل إلى 10% بعد أن كان 3.65% من الإنفاق الإجمالي عام 1995¹.
و رغم هذا فإن أزمة السكن لازالت في تفاقم مستمر كما سبق الإشارة إليه، خاصة في المدن.

و الجدول التالي يوضح بعض المؤشرات المرتبطة بالسكن مثل عدد السكنات و نسبة السكان الحضريين و الريفيين و نسبة السكن المؤقت و نسبة ربط تلك السكنات بشبكات الصرف و المياه الصالحة للشرب و ذلك سنوات 1966، 1987، 1998، 2001.

جدول رقم(08) يوضح بعض المؤشرات المرتبطة بالسكن:

2001	1998	1987	1977	1966	السنة
5470.2	4102.1	3037.9	2290.9	1982.1	المؤشرات
60.8	58.3	40.67	40.0	31.4	عدد السكنات
39.2	41.7	50.33	60	68.6	نسبة السكان الحضريين (%)
					نسبة السكان الريفيين (%)

¹ Conseil National Economique et Social.P.R.N.D.H année 2001.p107.

9.95	6.95	6.4	9.3	10.3	نسبة السكن المؤقت (%)
85.85	70.8	57.8	45.8	37.1	السكنات المرتبطة بشبكة المياه الصالحة للشرب (%)
85	66.34	51.73	39.9	23.1	السكنات المرتبطة بشبكة الصرف (%)
6.82	7.14	7.54	6.83	6.10	معدل شغل السكن

المصدر: Conseil National Economique et Social. P.R.N.D.H année 2001.p78

و لقد طرحت وتيرة التحضر خلال العشر سنوات الأخيرة عدة مشاكل، فيما يتعلق بنوعية الحياة في المناطق الحضرية و كما يبرزه الجدول أعلاه يُلاحظ أن تطور السكان الحضريين كان أكثر أهمية من تطور مجموع السكان، و لقد مثلت نسبتهم عام 2001 حوالي 61% من مجموع السكان. و ترتبط الهجرة الريفية عموما بالبحث عن العمل و لكنها في السنوات الأخيرة ارتبطت بالإرهاب. الأمر الذي زاد من الأعباء السكنية للمدن.

و كما هو موضح في الجدول أعلاه فإن معدل شغل المنزل ظل مرتفعا، إذ يتقارب المعدل المسجل عام 2001 مع ذلك المسجل عام 1977. عندما كان سكان الجزائر يبلغون 16948000 نسمة مما يدل على الاكتضاض داخل المنزل و كبير حجم العائلة الجزائرية¹.

و تبين دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن الجزائر ضمن برنامجها للتنمية أن عجز العروض في السكن ظاهرة قديمة و لكنها تفاقمت مع النمو الديمغرافي السريع و تجدر الإشارة إلى أن تطور البناء لا يتماشى و الإحتياجات الواقعية للسكن هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن معدل شغل المسكن الواحد ظل في تزايد ملحوظ شكل أعلى المعدلات في العالم معبرا عن حالة إجتماعية متفجرة². و لعل هذا ما يفسر إنتشار ظاهرة الشباب المتسكع المستند إلى الجدران طوال الوقت لكون بيوتهم لا تتسع لهم بل و قد يتناوبون في النوم مع إخوتهم³. و غالبا ما تكون العائلات ذات الظروف الإجتماعية و المادية الصعبة أكثر عرضة للسكن في ظروف سيئة و بيوت مكتضة، غير صحية و بلا وسائل ترفيهية، مما ينعكس سلبا على أفرادها خاصة الأحداث منهم، الذين

¹ 76.p. Année 2001. Projet de Rapport National sur le Développement Humaine.

² عبد الباسط دردور -مرجع سليلق- ص، 67.

³ المرجع السابق. ص، 66.

يفضلون ترك المنزل و البقاء في الشارع، حيث الإغراءات لارتكاب الانحرافات الكثيرة و فرصة لاكتشاف الجريمة التي أخذ معتلها في الإرتفاع¹.

ج- التعليم: لقد سمح الجهد المبذول في مجال التعليم منذ الاستقلال و خاصة مجانية التعليم بتحسين المستوى التعليمي و تراجع الأمية لدى السكان البالغين 10 سنوات، و التي كانت - الأمية- تبلغ عام 1966 حوالي 74.60%، إلى حوالي 32.19% عام 1998²، إلا أن هذا لم يمنع من ارتفاع عدد المطرودين سنويا من مقاعد الدراسة، و الذين بلغ عددهم عام 2001 حوالي 450 ألف تلميذ يتوجه النصف منهم إلى التكوين المهني، و الآخرون إلى الشارع، و يعزى هذا الارتفاع إلى عجز المحيط الأسري عن القيام بوظائفه، و العشرية السوداء و المدرسة، لعدم قيامها بدورها كما يجب، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عاشتها الجزائر، و إلى جانب التسرب المدرسي سجلت المدارس الجزائرية ارتفاعا ملحوظا - و مخيفا - لظاهرة الانحراف المتمثل في العنف داخل المدرسة، و ظهور آفات غير معهودة فيها كالسرقة و استهلاك المخدرات، و قد أحصت وزارة التربية 2273 حالة اعتداء جسدي بين التلاميذ بين سنتي 1999 و 2001³.

كما أحصى المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي في آخر تقرير له: 2300 حالة عنف معنوي و 1786 حالة عنف ضد الأساتذة خلال الفترة نفسها (بين سنتي 1999 و 2001)، و يكشف تقرير المجلس أن الأسباب التي ساعدت على ظهور هذا النوع من العنف لها علاقة بالظروف الاجتماعية المتدهورة التي يعمل فيها الأستاذ بدءاً من قلة الإمكانيات و كثرة عدد التلاميذ داخل القسم الواحد، كما يحاول التقرير ذاته إعطاء تفسير أولي للتهميش و الرفض الذين يعانيهما التلميذ داخليا، الأمر الذي يدفعه إلى الانتقام بطريقته الخاصة بالاعتداء على أقرب مؤسسة ترمز للدولة أو ضد أول شخص يعمل تحت وصايتها و هو الأستاذ، و يرجع البعض ما يتعرض له الأساتذة من إهانة و حتى الضرب على يد تلامذتهم إلى أنه مجرد تنمة لما يعرفه المجتمع من عنف بمختلف أشكاله، و أضافوا أن هذا السلوك المنحرف الذي يلجأ إليه بعض التلاميذ قد يكون نتيجة للاضطرابات النفسية الخطيرة التي يعيشونها يوميا انطلاقا من البيت

¹ علي مانع. جنوح الأحداث و التغيير الاجتماعي في الجزائر -مرجع سابق- ص، ص. 102، 103.

² Projet de rapport national sur le développement humain. Année 2001. p49.

³ غ. فاروق -مرجع سابق- ص، ص. 02.

العائلي مرورا بالشوارع المليئة بالآفات الاجتماعية، وصولا إلى الأستاذ الذي يفقد أحيانا ميكانيزمات التكفل الاجتماعي و النفسي لهذه الشريحة الهشة من المجتمع¹.

و من جهة أخرى و رغم أن الدستور الجزائري يقر بأهمية تعليم الأطفال إلى غاية بلوغ سن 16 سنة إلا أن الواقع لا يعكس ذلك ببعض مناطق الوطن، حيث ترتفع الأمية في وسط الأطفال و بدرجة أكبر وسط العنصر النسوي، إضافة إلى الاستغلال الفاحش لهؤلاء في مختلف الأعمال (بالمصانع، بالمزارع، بورشات البناء، الحمامات غيرها) أين تعطى لهم أجور زهيدة جدا مقابل مجهود كبير يقومون به، مع غياب أدنى الحقوق كالتأمين ضد الأخطار أو العطل القانونية، و الغريب في الأمر أن هؤلاء الأحداث يقبلون هذا الاستغلال - و لو مكرهين - إما لعدم معرفتهم بقانون العمل و نصوصه و إما لأنهم يخشون الطرد و عدم التمكن من الحصول على عمل آخر، مما يجعلهم يقبلون الأوضاع كما هي نظراً لحاجتهم إلى ذلك العمل خاصة و أن عائلات بكاملها تنتظر و بفارغ الصبر ذلك المال القليل²، بمعنى أن الأزمة الاجتماعية و الاقتصادية و التي ولدت ظروفًا معيشية صعبة ساهمت إلى حد بعيد في زيادة عدد المتشردين من المدارس، كما شجعت اتجاه الأطفال إلى العمل بسبب عجز أوليائهم عن توفير متطلبات الحياة الأساسية لهم فلم يعد التعليم من بين الأولويات لدى الكثير من الأسر الجزائرية التي كثيرا ما تفضل تحسين دخلها عن طريق إيجاد عمل لأطفالها بدل مواصلتهم للدراسة التي أصبحت هكلاً فة جدا بالنسبة لهم³.

فالفقر إذاً قد يقف عائقاً أمام مواصلة الأحداث لدراساتهم و هو ما أثبتته إحدى الدراسات الميدانية بالجزائر حيث أدت الظروف الاجتماعية المتدنية إلى ارتفاع نسبة التسرب المدرسي إلى حوالي 500 ألف حالة أين يضطر كثير من الأولياء إلى توقيف أبنائهم عن الدراسة لعجزهم أمام تكاليفها، من تسجيل و أدوات مدرسية و ملابس تتعدى أحيانا دخل الأب، فهناك 64% من التلاميذ يغادرون المدرسة في التاسعة أساسي لقلّة تركيزهم في الدراسة بسبب عملهم بعد الدوام، 20% فقط يصلون إلى المستوى النهائي، كما سجل تدهور رهيب في المستوى التعليمي للمتسربين أدى إلى تصنيفهم ضمن الأميين⁴، و كل هذه الظروف من فقر و تسرب و أمية تبعد الحدث عن

¹ ص. بورويل، ز. شارف. "أساتذة عرضة لعنف البراءة". جريدة الخبر. السبت 10 ماي 2003. ص، 13.

² فضيل مرزة. استغلال فظيع للبراءة. جريدة الخبر. 07 سبتمبر 2002. ص، 13.

³ Projet de rapport national sur le développement humain. Année 2001. p51.

⁴ ب. نائلة. "تسرب..عنف..انتحار و عودة إلى دهاليز الأمية". جريدة اليوم. العدد 392. السنة الثانية. 16 ماي 2000. ص، 4.

ما يمكن أن يحصنه من الوقوع في الانحراف الذي أصبح يتغذى من كل تلك الأحوال السيئة و يصبح بالتالي الحدث سهل الانصياع وراء أهوائه أو وراء أصدقاء السوء و ما يمكن أن ينجر عن ذلك من مخاطر يغذيها عدم قيام الرقابة الوالدية بالدور المنوط بها في كثير من الأحيان.

خلاصة و تقييم :

إن الواضح بعدما جاء في هذا الفصل أن الظروف التي عاش و يعيش في ظلها حوالي أكثر من ثلث الجزائريين هي أدنى - إن لم نقل أدنى بكثير - من المستوى المطلوب، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه أمام مختلف المشاكل و الانحرافات الاجتماعية التي تغذيها تلك الأوضاع المعيشية المتدهورة بفعل تعثر المسيرة التنموية في الجزائر و ضعف تحقيقها لأهدافها المسطرة منذ الاستقلال، على الرغم من الجهودات و الإمكانيات المادية و البشرية التي سُحِّرت لها. و كانت نتيجة كل ذلك مزيدا من الفقر و الفقراء، و بالتالي مزيدا من المشاكل الناجمة عن وضعية الفقر تلك، و التي كانت من بينها: انحراف الأحداث، هذه الظاهرة التي عرفت الجزائر منذ الاستقلال و التي أثبتت المصالح المختصة انتشارها الواسع من حيث الكم و النوع معا، حيث سجل تزايد مستمر في عدد الانحرافات المرتكبة من قبل الأحداث كما سجل تنوع فيما يتعلق بأنواع تلك الانحرافات، حيث تتراوح بين السرقة و الاعتداء بالضرب أو الجرح العمدي و تناول المخدرات لتصل إلى حد القتل في بعض الأحيان... الخ، الأمر الذي يدعو إلى الوقوف ملياً عند هذه الظاهرة و التعرف على مختلف أبعادها و بدرجة أولى الظروف التي أوجدتها أو على الأقل ساعدت على وجودها، و قد كان الفقر أحد تلك الظروف نظرا لما يهيئه من بيئة مناسبة للانحراف انطلاقا من أنه يمثل أكبر صور الحرمان من مختلف ما يحتاج إليه الحدث، سواء فيما يتعلق بالغذاء أو الصحة أو السكن... الخ، حيث تدهورت أوضاع الكثير من الجزائريين في مختلف تلك الجوانب و كل ذلك يمكن أن ينعكس سلبا على البيئة التي ينشأ في وسطها الحدث، و يؤثر في سلوكه، و هذا ما سنحاول التأكد منه أكثر في الجزء القادم من هذا البحث من خلال الدراسة الميدانية للموضوع.